

## نظرية المعرفة

## عند الإمام أبي المعين النسفي

دكتور / مصطفى محمد يحيى عبده

أستاذ العقيدة والفلسفة المساعد

بكلية أصول الدين والدعوة بالزقازيق

## المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿سُبْحَانَكَ يَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(١)</sup>

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،،،،،،،،

فإن البحث في نظرية المعرفة يكاد يرافقه التفكير الإنساني عموماً، والتفكير الفلسفي خصوصاً منذ بواكير كل منهما، فالسؤال هل بإمكان الإنسان أن يعرف شيئاً، وما الذي يمكن أن يعرفه، وما هي الأدوات المستخدمة لتحقيق المعرفة، وما مدى اليقين في هذه المعرفة، كل ذلك هو من مواضع النقاش والجدال المستمر بين المدارس والاتجاهات الفكرية.

ونحاول هنا أن نصوغ منهج علم من أعلام المدرسة الماتريديّة حول هذه النظرية الهامة - نظرية المعرفة - هو الإمام أبو المعين النسفي، فلقد حرص الإمام أبو المعين قبل أن يعرض معتقد أهل السنة مدللاً عليه بالأدلة العقلية والنقلية أن يحدد موقفه من المعرفة وأسبابها، كي يبيّن على ذلك منهجه وأدلته التي يدلل بها على المعتقد، وكذلك الردود التي يفند بها الشبهات الواردة على عقيدة أهل السنة.

(١) سورة البقرة الآية رقم: ٣٢.

وقد حاول الإمام أبو المعين من خلال تناوله لقضية المعرفة أن يجيب على أهم التساؤلات التي يثيرها البحث في هذه القضية، والتي أشرنا إليها منذ قليل.

ولقد أجاد الإمام - من وجهة نظرنا - في الإجابة على هذه التساؤلات بمنهجية تتم عن عقلية فذة، أدركت أهمية القضية، فصدر بها أهم كتبه الكلامية ألا وهو تبصرة الأدلة في أصول الدين، وكتابه التمهيد لقواعد التوحيد.

وقد رأيت أن هذه المسألة جديرة بالبحث لإبراز جهود علم من أعلام أهل السنة والجماعة في هذا الجانب الهام، وإبراز منهج المدرسة التي ينتمي عليها والتي ربما لم تأخذ شهرتها كالمدرسة الأشعرية.

#### هذا والبحث يشتمل على المباحث التالية:

**المبحث الأول:** ترجمة مختصرة للإمام أبي المعين النسفي وبيان منهجه الكلامي.

**المبحث الثاني:** معاني العلم والمعرفة.

**المبحث الثالث:** إثبات حقائق الأشياء وإمكانية المعرفة.

**المبحث الرابع:** وسائل المعرفة.

**المبحث الخامس:** موقف الإمام أبي المعين النسفي من المعرفة الإلهامية والتقليد.

**الخاتمة:** وبها أهم نتائج البحث وأهم التوصيات.

**الفهارس:** وبها فهرس لأهم مراجع البحث وآخر لموضوعات البحث ومسائله.

## المبحث الأول

## ترجمة مختصرة للإمام أبي المعين النسفي

وتشتمل على:

١ - اسمه :

تتفق كتب التراجم تلك التي ترجمت للإمام أبي المعين النسفي على أن اسمه (ميمون بن محمد بن محمد النسفي).<sup>(١)</sup>

كنيته:

وتتفق المراجع كذلك على أن كنيته هي أبو المعين<sup>(٢)</sup>، ولا يكاد يعرف هذا الإمام إلا بهذه الكنية، ويشاركه في التكني بهذه الكنية جده الثالث وهو محمد بن مكحول بن الفضل المكحولي، وكان من نتيجة هذا الاشتراك في الكنية أن وقعت بعض الأخطاء من بعض أصحاب التراجم، فترى بعض التراجم قد نسبت بعض كتب أبي المعين بن ميمون بن محمد إلى أبي المعين محمد بن مكحول<sup>(٣)</sup>.

ألقابه:

من أشهر الألقاب التي لقب بها أبو المعين هو لقب "النسفي" نسبة إلى نسف، وهي مدينة كبيرة بين جيحون وسمرقند، وقد خرج من هذه المدينة جماعة كثيرة من أهل العلم في كل فن وربما شاركه بعضهم في اللقب.

(١) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين التميمي ج٤/٥١٣، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص: ٧٨، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ج٣/١٨٩، وطبقات الحنفية للفيروزابادي لوحة ٤٩، هدية العارفين للبغدادي ج٣/٤٨٧.

(٢) انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية لتقي الدين التميمي ج٤/٥١٣، تاج التراجم لابن قطلوبغا ص: ٧٨، الجواهر المضية في طبقات الحنفية للقرشي ج٣/١٨٩، وطبقات الحنفية للفيروزابادي لوحة ٤٩، هدية العارفين للبغدادي ج٣/٤٨٧.

(٣) انظر على سبيل المثال ما وقع فيه كل من الشرواني في طبقات أصحاب الإمام الأعظم ص: ٣، قتال زادة في طبقات الحنفية، وطبقات الفقهاء لطاش كبرى زادة حيث نسبوا إلى أبي المعين محمد كتاب التبصرة مع أن المقطوع به أنه لأبي المعين بن ميمون بن محمد النسفي.

## ٢- مولده: المكان - الزمان.

بالنسبة للمكان لم تحدد كتب التراجم التي ترجمت لأبي المعين النسفي مكان ولادته، ومن المرجح أنه ولد ونشأ في نسف، نظرا لتأكد نسبته إليها، ومما يرجح هذا الاحتمال أنه لم ينسب إلى غيرها من البلاد التي تنقل بين جناباتها وسكن بها مثل بخارى وسمرقند.<sup>(١)</sup>

وكذلك الأمر بالنسبة للزمان فلم تحدد كتب التراجم الزمان الذي ولد فيه أبو المعين النسفي، اللهم إلا صاحب كتاب الأعلام الذي يحدده بسنة أربعمائة وثمانية عشر، وتبعه في هذا التحديد صاحب معجم المؤلفين<sup>(٢)</sup>، أما ابن قطلوبغا في طبقات الحنفية فيذكر أن أبا المعين توفي في الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وخمسمائة وله سبعون سنة.<sup>(٣)</sup>

وبناء على هذا التحديد الذي يذكره ابن قطلوبغا يكون مولد أبي المعين النسفي هو سنة أربعمائة وثمانية وثلاثون، وليس أربعمائة وثمانية عشر كما ذكر الزركلي وكحالة.

وليس لدى الباحثين ما يرجح أحد التاريخين على الآخر ومن ثم يبقى الأمر محتملا.<sup>(٤)</sup>

## ٣- نشأته.

## ٤- شيوخه - تلاميذه.

تقف المصادر صامتا أمام شيوخ الإمام أبي المعين النسفي اللهم إلا ما يؤخذ من سند روايته لكتاب العالم والمتعلم لأبي حنيفة، من أنه رواه عن أبيه، فيشير هذا السند إلى أن ممن تلقى العلم عنهم والده، الذي يفترض أنه كان ذا مكانة علمية واهتمام بكتب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، جعلت منه شيخا لابنه الإمام أبي المعين النسفي.<sup>(٥)</sup>

(١) التمهيد لقواعد التوحيد بتحقيق د/ جيب الله حسن ص: ٣١، معجم البلدان لياقوت حموي ج٨/٢٨٦.

(٢) الأعلام للزركلي ج٧/٣٤١.

(٣) تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ص: ٢٦.

(٤) ( ٤ ) التمهيد لقواعد التوحيد ص: ٣١.

(٥) التمهيد لقواعد التوحيد بتحقيق د/ جيب الله حسن ص: ٣٢.

## مكاته وتلاميذه:

يقول ابن قلوبغا مبينا مكانة هذا الإمام " أبو المعين النسفي المكولي الإمام الزاهد العالم البارح له كتاب التمهيد لقواعد التوحيد وكتاب التبصرة في الكلام وينقل عن عمر بن محمد في كتاب القند أنه كان عالم الشرق والغرب يغترف من بحاره ويستضيء بأنواره" (١) .

أما تلاميذ الإمام أبي المعين النسفي فقد أفصحت المصادر وكتب التراجم عن عدد منهم لعل من أهمهم:

- ١- الإمام عمر النسفي صاحب متن العقائد النسفية.
- ٢- الإمام علاء الدين السمرقندي صاحب كتاب تحفة الفقهاء.
- ٣- الإمام أبو بكر الكاشاني نزيل حلب الذي كان يقب بملك العلماء.
- ٤- الإمام احمد البزدوي - صدر الأئمة أبو المعالي البزدوي النسفي عرف بالقاضي الصدر - من أهل بخارى.

إلى غير هؤلاء من التلاميذ الذين أخذوا علمهم عن الإمام أبي المعين النسفي، والذين أصبحوا من ذوي الشأن في العلم على منهج المدرسة الماتريدية.

## ٥- كتبه

أما كتب الإمام أبي المعين النسفي فهي كثيرة غير أن أهمها:

- ١- تبصرة الأدلة: وهو أهم كتب الإمام أبي المعين النسفي على الإطلاق وأكبرها حجماً، وأكثرها توسعاً، وأشهرها بين علماء الكلام، وكثيراً ما يعرف الإمام أبو المعين النسفي بهذا الكتاب فيقال صاحب التبصرة، يقول صاحب كشف الظنون: " تبصرة الأدلة في الكلام مجلد ضخم للشيخ الإمام أبي المعين ميمون بن محمد النسفي المتوفى سنة ثمان وخمسمائة ... جمع فيه ما جل من الدلائل في المسائل الاعتقادية وبيّن ما كان عليه مشايخ أهل السنة وأبطل مذاهب خصومهم معرضاً عن الاشتغال بإيراد ما دق من الدلائل سالكا طريقة التوسط في العبارة بين

(١) تاج التراجم ص: ٢٦

- الإطناب والإشارة فجاء كتابا مفيدا إلى الغاية، ومن نظر فيه علم أن متن العقائد لعمر النسفي كالفهرس لهذا الكتاب".<sup>(١)</sup>
- ٢- التمهيد لقواعد التوحيد.<sup>(٢)</sup>
- ٣- بحر الكلام.
- ٤- الإفساد لخدع الإلحاد ذكره الإمام أبو المعين في التبصرة وقال إنه رد فيه على الباطنية.
- ٥- إلى غير ذلك من الكتب التي ذكرها أصحاب التراجم.
- ٦- وفاته.

تجمع المصادر على أن الإمام أبا المعين النسفي توفي سنة ثمان وخمسمائة من الهجرة، وكان ابن قطلوبغا أكثر المؤرخين تحديدا حيث يذكر أنه توفي في الخامس والعشرين من ذي الحجة سنة ثمان وخمسمائة من الهجرة وله سبعون سنة فرحمه الله رحمة واسعة<sup>(٣)</sup>.

ثانيا: منهج التصنيف الكلامي لأبي المعين النسفي:

تميز الإمام بمنهج في البحث يقوم على الموضوعية وعدم البحث في تفاصيل الأشياء ويبرر ذلك بأن هذا لا يدخل في معرفة أصل الدين، ولذلك تراه لا يبحث في المسائل الطبيعية في ذاتها إلا بالقدر الذي يفيد في إثبات العقيدة، فليس غرض علم الكلام عنده تفسير العالم بل الغرض الأساسي هو إثبات أن العالم محدث وأن له محدثا.

وإعمالا لهذا المنهج، وهذه النظرة سار أبو المعين في تأليفه لكتبه وخاصة كتاب تبصرة الأدلة على جمع جليل الدلائل دون دقيقتها، وما كان معتمد مشايخ أهل السنة، فتراه ينهج نهج التوسط في العبارة دون التطويل

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، الناشر دار الكتب العلمية - بيروت - سنة النشر ١٤١٣ - ١٩٩٢، ج ١/٣٢٧، وقد حظي كتاب تبصرة الأدلة بتحقيق ودراسة علمية قام بها د/

محمد الأثور حامد عيسى في رسالة علمية نال بها درجة الدكتوراة من جامعة الأزهر كلية أصول الدين بالقاهرة.

(٢) وقد حظي كتاب التمهيد بتحقيق ودراسة علمية قام بها د/ حسن جيب الله احمد في رسالة علمية نال بها درجة الماجستير من جامعة الأزهر كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة.

(٣) تاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا ج ١/٢٦

وفوق الاختصار، واضعا نصب عينيه نصره مذهب أهل السنة والجماعة، وإبطال مذاهب خصومهم. (١)

كل ذلك مع ما امتاز به أبو المعين من عمق التفكير والفحولة العلمية - إن جاز التعبير - وإطلاعه الواسع على النتاج العلمي فهو ينحو نحو منهج كلامي عملي بسيط يوفي بالغرض مع عدم الإيغال في التعقيد.

والمقصود بجليل الدلائل التي يركز عليها أبو المعين ما كان قائما على الكتاب والسنة، وما يؤكدهما من أدلة العقل، دون الدخول في تدقيقات الفلاسفة، هذه هي القضية المنهجية التي تمثل محور عمله في مؤلفاته الكلامية وهي جد واضحة في كتابه تبصرة الأدلة، وواضحة بصورة أكبر في كتابيه التمهيد وبحر الكلام.

وتطبيقا من الإمام لهذا المنهج تراه كثيرا ما يعتذر عن الإطالة في ذكر بقية أدلة المسألة إذا كان ما أورده كافيا، وإذا كانت المسألة تحتاج إلى إطالة أكثر فربما أفردها بتصنيف مستقل وأحال عليه كما فعل في مسائل التعديل والتجويز، أو أحال على من أطال فيها، ليصرف عنايته إلى إتمام ما يرى أن البحث ما زال في حاجة إليه، كما فعل في مسألة الاستطاعة حيث أحال على كتب الإمام أبي منصور الماتريدي ليصرف العناية إلى دفع شبهات الخصوم.

وقد تحقق منهج أبي المعين النسفي في التصنيف الكلامي في نظرية المعرفة موضوع البحث، فنراه يعرض الآراء الواردة في المسألة ثم يكر عليها بالنقد والتفنيد وبيان ما فيها من فساد، كل ذلك بموضوعية تامة وحيادية مطلقة ومن غير استطراد. فيناقش الآراء الواردة في تحديد العلم والمعرفة، ويبين أن حقائق الأشياء ثابتة وأن بالإمكان معرفتها، ويفند شبهه من أنكر ذلك، ويبين أن أسباب المعارف تنحصر في الحس والخبر والعقل، وأن المعرفة الإنسانية تنتوع بتنوع أدواتها وأسبابها، ويناقش ويبطل كلام منكري كون هذه الأدوات أسبابا للمعرفة، كما يناقش من أثبت معرفة وراء هذه الأسباب كمن يقول بالمعرفة الإلهامية، وينهى كلامه في المعرفة ببيان موقفه من التقليد، وهل يعتد به في باب الإيمان أم لا؟.

(١) منهج التصنيف الكلامي عند الماتريدي ص: ٦.

## المبحث الثاني

## معاني العلم والمعرفة

يبدأ الإمام أبو المعين تناوله لمسائل المعرفة بتحديد معنى العلم والمعرفة، ليؤسس على التعريف ما يريده من بحث المعرفة، ويستعرض الإمام في هذا الصدد تعريفات كثيرة ذكرها العلماء ثم يوجه إليها ما يراه من انتقادات ومن أهم التعريفات التي ذكرها الإمام في هذه المسألة ما يلي:

تعريف أبي القاسم البلخي الكعبي، والذي يعرف العلم بأنه اعتقاد الشيء على ما هو به.

ويقرر النسفي أن هذا التعريف فاسد، لم يرض به حتى أصحاب البلخي من المعتزلة، وذلك لأن اعتقاد العامي بحدوث العالم، وثبوت الصانع هو اعتقاد للشيء على ما هو به، ولكن مع هذا لا يسمى هذا الاعتقاد علماً.<sup>(١)</sup> محاولات المعتزلة لإصلاح هذا التعريف.

ثمة محاولات من قبل مشايخ المعتزلة لإصلاح هذا التعريف أبرز هذه المحاولات ما قام به الجبائيان أبو علي وابنه أبو هاشم، فأما أبو هاشم فقد أضاف للتعريف شرطاً وهو "سكون النفس إليه"، وأما أبو علي فقد أضاف أن يكون هذا الاعتقاد عن ضرورة أو عن دليل.

ويرى أبو المعين أن هذه الإضافات لا تغني عن فساد التعريف شيئاً إذ أن زيادة أبي هاشم تبطل باعتقاد العامي أيضاً فهو معتقد ساكن النفس إلى ما اعتقد مطمئن النفس إليه لا اضطراب له، حتى لو رام أحد إزالته عن هذا الاعتقاد لقصد العامي إراقة دمه.<sup>(٢)</sup>

وكذلك زيادة أبي علي لا تصلح التعريف إذ هي عند التأمل تقسيم للعلم المحدث دون تحديده، وإذا كان من شروط التعريف أن يجمع جميع صفات المحدد ويمنع دخول غيره فيه ليصح الجمع والمنع، ففيما ذكره أبو علي لا يتحقق هذا المعنى لأنه لو كان اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة علماء، لأنه كذلك لخرج

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٢٦.

(٢) السابق ص: ١٢٦.



الاستدلالي عن كونه علما لخروجه عن الحد، ولو بقي علما مع خروجه عن الحد لبطل الحد لخروجه عن أن يكون جامعا، وكذلك لو عكسنا الأمر مع العلم الاستدلالي.<sup>(١)</sup> ويضيف أبو المعين أن مما يدل على بطلان الحدود إذا كانت بصورة التقسيم أن التقسيم إنما وضع لمعرفة الكليات بواسطة الجزئيات، ويسمى هذا عند أهل المنطق استقراء، والتحديد إنما وضع لمعرفة الجزئيات بواسطة الكليات، ويسمى هذا برهاننا، فمن جعل هذا بابا واحدا فهو قليل الحظ في العلم.<sup>(٢)</sup>

### تعريف الباقلاني للعلم وموقف الإمام أبي المعين منه:

عرف الباقلاني العلم بأنه: " معرفة المعلوم على ما هو به " <sup>(٣)</sup> وينتقد النسفي هذا التعريف بأنه يسوي بين العلم والمعرفة، ولو كان العلم هو المعرفة لكان يسمى العالم عارفا، والله تعالى يوصف بأنه عالم، ولا يوصف بأنه عارف، ولا يجوز أن يقال دفاعا عن هذا التعريف - من وجهة نظر أبي المعين - بقول الكرامية بجواز إطلاق لفظ العارف على الله، لما أن العلم والمعرفة عندهم بمعنى واحد، وذلك لأنه خلاف إجماع المسلمين، كما يضيف أبو المعين بأن المعرفة تقال للعلم المستحدث لا لمطلق العلم، يقال عرفت فلانا أي استحدثت به علما، وقيل هي لانكشاف الشيء بعد لبس وتوهم.<sup>(٤)</sup>

### تعريف ابن فورك للعلم وموقف الإمام أبي المعين منه:

عرف ابن فورك العلم بأنه صفة يتأتى بها من القادر إحكام الفعل وإتقانه. ويبطل الإمام أبو المعين هذا التعريف بأنه لا يطرد، فإننا علمنا بالله تعالى وبصفاته، ولا يتأتى بهذا العلم إحكام الفعل وإتقانه، فإذا لا تأثير لهذا العلم في إحكام الفعل أو إتقانه.<sup>(٥)</sup>

### تعريف الإسفرائيني للعلم:

عرف الإمام أبو إسحاق الإسفرائيني العلم بأنه: " تبين المعلوم على ما هو به " <sup>(٦)</sup>

(١) السابق ص: ١٢٧.

(٢) السابق ص: ١٢٨.

(٣) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ص: ٢٥.

(٤) تبصرة الأدلة للنسفي ص: ١٣١، وانظر متابعة صاحب المواقف لنفس المأخذ ج١/٥٣.

(٥) السابق ص: ١٣٢.

(٦) السابق ص: ١٣٣.

ويوجه الإمام أبو المعين النقد لهذا التعريف من جهتين:

الأولى: إن الله تعالى عالم ولا يقال له متبين.

الثانية: إن التعريف يشتمل على لفظة مشتركة، وهي لفظة "تبين" حيث يقال تبين الأمر أي علمه، وتبين له إذا ظهر له، والألفاظ المشتركة توهم الالتباس عند سماعها إلى أن يعين المراد منها بالدليل، وهذا ضد غرض التحديد الذي هو الإعلام بحقيقة المحدود.<sup>(١)</sup>

### تعريف الأشعري للعلم:

عرف الإمام الأشعري العلم بأنه: "ما أوجب للعالم الوصف بأنه عالم"، فالعلم صفة تشق لمن قام به الوصف بأنه عالم.<sup>(٢)</sup> ولم يسلم تعريف الأشعري من نقد أبي المعين حيث يقول إن التعريف قد اشتمل على الدور لتعريف العلم بالعالم، والعالم بالعلم، والشيء متى عرف بما يعرف هو به بقي كل واحد منهما مجهولاً، لتوقف معرفة كل منهما على معرفة الآخر.<sup>(٣)</sup>

### تعريف الإمام أبي منصور الماتريدي للعلم:

عرف الإمام أبو منصور الماتريدي العلم بأنه: "صفة يتجلى بها لمن قامت هي به المذكور"<sup>(٤)</sup>، ويرتضي الإمام أبو المعين هذا التعريف ويصفه بأنه حد صحيح يطرد وينعكس، ولا يرد عليه شيء من الاعتراضات المفسدة.<sup>(٥)</sup>

ويعلق صاحب إشارات المرام على تعريف الماتريدي للعلم بقوله صفة ينكشف به ما يذكر، ويلتفت إليه لمن قامت به تلك الصفة من البشر، والملك والجن، ويوضح سر عدول الماتريدي عن كلمة شيء إلى المذكور ليعم الموجود والمعدوم، والممكن والمستحيل، فيشتمل التعريف في نظر البياضي، على إدراك الحواس وإدراك العقل من

(١) السابق ص: ١٣٤، وانظر موقف الإيجي من تعريف بن فورك ج ١/٥٥.

(٢) تبصرة الأدلة ص: ١٣٤.

(٣) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي ص: ١٣٢، وانظر نفس المأخذ عند الإمام عضد الدين الإيجي في المواقف ج ١/٥٥.

(٤) أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية د/ عبد الفتاح المغربي ص: ٣٥.

(٥) تبصرة الأدلة ص: ١٣٧.

التصورات والتصديقات اليقينية وغيرها، والمفرد والمركب، واعتقاد المقلد والمصيب، ويخرج الظن والشك والوهم والجهل، فلذا قيل إنه أحسن التفسير. (١)

### التعقيب:

لعلنا نلمح من وراء إيراد الإمام أبي المعين لهذه التعريفات الكثيرة للعلم ومناقشتها، والتعليق عليها، أن ثمة هدفا يسعى إليه الإمام ألا وهو أن هناك علما يتصف به الإنسان، وهذا العلم يتعلق بشيء فهذا مما لا نقاش فيه، وإنما النقاش في تحديد هذا العلم تحديدا يجمع جميع أفرادها، ويمنع دخول غيرها فيه، وهذه القاعدة هي ما سيبني عليها كلامه في المبحث التالي وهو إثبات الحقائق وإمكانية المعرفة. أما كثرة التعريفات التي ذكرها العلماء للعلم فربما نلتمس السبب في صعوبة الموضوع نفسه كما بين الإمام الغزالي بحق، حيث يقول: " والسبب في عسر تحديد العلم بعبارة محررة جامعة للجنس والفصل الذاتي، هو أن ذلك عسير في أكثر الأشياء، بل أكثر المدركات الحسية يتعذر تحديدها، وإذا عجزنا عن تحديد المدركات فنحن عن تحديد الإدراكات أعجز". (٢)

(١) انظر: تبصرة الأدلة للنسفي ص: ١٣٢، وانظر إشارات المرام للإمام البيضاوي ص: ٢٤.

(٢) المستصفي من علم الأصول للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ت سنة ٥٠٥ هـ دراسة وتحقيق: محمد بن سليمان الأشقر الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ج ١/٢٥، المواقف بشرح السيد الشريف الجرجاني ج ١/٥٢.

## المبحث الثالث

## إثبات حقائق الأشياء وإمكانية المعرفة.

يبني الإمام أبو المعين على تعريفه للعلم، وأنه صفة ينكشف أو يتجلى بها المعلوم لمن قامت به، قضية هامة في نظرية المعرفة هي أن حقائق الأشياء ثابتة، وأن العلم بها ممكن، ويقرر الإمام أبو المعين هنا أن إثبات حقائق الأشياء هو محل اتفاق من العقلاء، حيث لم ينازع في ذلك سوى طائفة من الأوائل تجاهلت ورضيت لنفسها رتبة تستكف عنها الحيوانات، فزعمت هذه الطائفة أن لا حقيقة لشيء ولا علم بشيء، وإنما هي حسابات وظنون.<sup>(١)</sup>

وكلام الإمام هنا ينطبق على طائفة العنادية، والتي يوضح صاحب المواقف موقفهم من المعرفة فيقول: " هم الذين يعاندون ويدعون أنهم جازمون بأن لا موجود أصلا، ويذكر صاحب المواقف أن منهم فرقة تسمى العندية يقولون بأن حقائق الأشياء تابعة للاعتقادات دون العكس، فمن اعتقد مثلا أن العالم حادث كان حادثا، وبالعكس، فمذهب كل طائفة حق بالقياس إليهم، وباطل بالقياس إلى خصومهم، ويرون أنه لا استحالة في ذلك في نفس الأمر إذ ليس في نفس الأمر شيء بحق"<sup>(٢)</sup>

## المناظرة مع هؤلاء:

يقرر الإمام أبو المعين أن من ينكر الحقائق، أو يجعلها تابعة للاعتقادات فلا مناظرة معه أصلا، وذلك لأن فائدة المناظرة أن يثبت بالدلائل صحة قول، وبطلان قول آخر، وشأن العلم الحاصل من النظر في الدلائل حتى وإن كان يبلغ النهاية في القوة فطريقه أخفى من طريق علم الحواس والبداهة، ومن بلغ في العناد مبلغا لا يبالي من إنكار ما يثبت من العلوم والحقائق بالحواس والبداهة في العقول لا يرجى منه قبول العلم الثابت بالاستدلال<sup>(٣)</sup>.

ويضيف الإمام أبو المعين قول هؤلاء بأن يقال ما قولكم إذا قلنا لا نعتقد إن حقائق الأشياء ليست بتابعة للاعتقادات المعتقدين، فهل خرجت الحقائق عن أن تكون تابعة للاعتقادات المعتقدين تبعا لاعتقادنا؟ فإن قالوا نعم فقد أقرروا ببطلان مذهبهم، وإن

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٣٧.

(٢) المواقف للإيجي بشرح السيد الشريف: ج ٣٠/١.

(٣) انظر: تبصرة الأدلة ص: ١٣٨.

قالوا لا فقد أقرروا أيضا بأن المعتقد لم يصبر تابعا للاعتقاد.<sup>(١)</sup> ويقول صاحب المواقف عن مذهب هؤلاء إنه مما لا يخفى فسادة.<sup>(٢)</sup>

ويقول الإمام السعد: "لا سبيل إلى البحث والمناظرة معهم لأنها - أي المناظرة - لإفادة المجهول بالمعلوم وهم لا يعترفون بمعلوم أصلا، بل يصرون على إنكار الضروريات أيضا حتى الحسيات والبدهيات، ويضيف السعد إن في الاشتغال بإثباتها التزام لمذهبهم وتحصيل لغرضهم من كون الحسيات والبدهيات غير حاصلة بالضرورة بل مفنقة إلى الاكتساب إذ عندنا لا يتصور كون الضروري مجهولا يستفاد بالعلم"<sup>(٣)</sup>. كما يوضح أبو المعين من أن المناظرة إنما تكون بين اثنين بينهما أصول مسلمة حكمها الإثبات، وأصول أخرى مسلمة حكمها النفي، ووجد فرع له شبه بكلا النوعين في الأصول بوجه من الوجوه فيختلف اثنان أن إلحاقه بأي الأصلين أولى فيتناظران في ذلك، وإذا لم يكن لهؤلاء المتجاهلة أصل مجمع عليه لا يتصور مناظرتهم.<sup>(٤)</sup>

والطريقة التي يراها أبو المعين مع مثل هؤلاء هو أن يعاقبوا بإيصال الآلام إليهم فإن استغاثوا قيل لهم لا حقيقة للألم وإنما كل ذلك حسبان وظن منكم، وهو في الحقيقة إيصال الراحة إليكم وإنعام عليكم إلى أن يتركوا العناد ويقروا بالحقائق<sup>(٥)</sup>.

#### شبهة منكري الحقائق في الحواس:

يذكر الإمام أبو المعين لمنكري الحقائق شبها في الوسائل التي تحصل بها المعرفة ثم يرد عليها من ذلك شبهتهم في الحواس، وحاصلها إن أعلى أسباب العلم هي الحواس الخمس، وهي لا تصلح سببا للعلم لأن قضاياها متناقضة يشهد لذلك أن المرور يجد العسل مرا، وغيره يجده حلوا، والأحول يرى الشيء شبيئين، وغيره يراه واحداً، وذلك كله من عمل الحس، وما تناقضت قضاياه كل هذا التناقض لا يصلح دليلا لشيء فضلا عن أن يكون سببا مثبتا<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: تبصرة الأدلة ص: ١٤١.

(٢) انظر: المواقف بشرح الجرجاني ج/١١٤.

(٣) شرح المقاصد ج/٣٠.

(٤) تبصرة الأدلة ص: ١٣٨.

(٥) السابق ص: ١٣٩، المواقف بشرحه ج/١١٥، وشرح المقاصد للسعد ج/٣٠.

(٦) تبصرة الأدلة ص: ١٤٠.

## تفنيد هذه الشبهة:

يفند الإمام النسفي هذه الشبهة من خلال نقاط :  
أولاً: هذه الشبهة في نفسها تدل على أن هؤلاء يعلمون الحقائق وإنها ثابتة، غير أنهم يعاندون لأنهم لو لم يعرفوا الحواس ما هي وأن قضاياها متناقضة، وأن ما يتناقض قضاياها لا يصلح دليلاً، وأن القضية ما هي والدليل ما هو فلو لم يعرفوا حقائق هذه الأشياء لما اشتغلوا بإيراد هذه الشبهة.

ثانياً: يسلم الإمام النسفي إن الحواس يعترئها الخطأ، ويلحقها التناقض في حكمها على المحسوس، ولكن ذلك كله في حال لحوق الآفات والأمراض بها، كما مثلوا هم بالمرور والأحوال، فهذا مما لا نزاع فيه لاختلال إدراك الحواس حينئذ، ولكن الكلام في كون الحواس من أسباب المعارف هو في حال سلامتها وخلوها من الآفات، وإذ هي كذلك فلا تتناقض قضاياها<sup>(١)</sup>.

## طائفة المتشككين:

ثمة طائفة من هؤلاء السوفسطائية المنكرين للحقائق، لا يثبتون القول بنفي الحقائق بل يقولون هل للأشياء حقيقة أم لا؟ سماهم أبو المعين متشككة، وسماهم بعض المتكلمين اللأدرية القائلون بالتوقف<sup>(٢)</sup>، وقد نظر هؤلاء إلى الشبهات الواردة على الحواس، والشبهات الواردة على العقل، فقالوا تطرق الاتهام إليهما فلا بد من حاكم آخر، ولا يصح أن يكون ذلك الحاكم هو النظر لأنه فرعهما، فلو صححناهما به لزم الدور وليس لنا شيء يحكم سوى الضرورة والنظر وقد بطلا فوجب التوقف<sup>(٣)</sup>.

والغرض الأساسي لهؤلاء كما يكشف عنه صاحب المقاصد هو حصول الشك والتهمة لا إثبات أمر أو نفيه<sup>(٤)</sup>.

ويناقش الإمام أبو المعين هذه الطائفة فيقول: هل تدرن إنكم لا تدرن، فإن قالوا نعم فقد أقرروا أنهم يدرون، وهو نقض لمذهبهم، وإن قالوا لا ندري سئلوا هل تدرن إنكم لا تدرن إلى ما لا ينتاهي، وفيه إبطال قولهم حيث أقرروا أنهم لا يدرون مذهبهم<sup>(٥)</sup>.

(١) السابق ص: ١٤٠.

(٢) انظر: المواقف بشرح الجرجاني ج ١/١١٣.

(٣) السابق ج ١/١١٣، وشرح المقاصد للسعد ج ١/٣٠.

(٤) شرح المقاصد للسعد ج ١/٣٠.

(٥) تبصرة الأدلة ص: ١٤٠.

## المبحث الرابع أسباب المعارف

### تمهيد:

ينظر الإسلام إلى وسائل وأسباب المعرفة نظرة تنطلق من شموليته وعمومه، فيوجه الإسلام إلى ضرورة تعدد وتنوع سبل المعرفة بحيث تشمل كل ميادين المعرفة، وجميع عوالم الحياة الأولى منها والآخرة، والظاهر منها والباطن الإلهي منها والبشري.

فالمسلم مطالب بالإيمان بكل ذلك، ولذلك كان لا بد للمنهج الإسلامي أن يحشد للوعي والمعرفة كل السبل والأدوات التي تحقق وتضمن هذا الشمول.

ووصولاً لتحقيق هذه الغاية نجد أن الإسلام يستنفر المسلم كي يعمل في تحصيل الوعي والمعرفة عن طريق أدوات النظر والتدبير والتعقل والبرهان والجدل إلى آخر كل هذه الوسائل لا لغرض العرفان الباطني وحده ولا لمعرفة المادة وحدها وإنما لفقه الواقع الدنيوي والوحي الإلهي والنفس الإنساني، أي الوعي بالذات والمحيط والمبدأ والمعاد، والمسيرة والمصير جميعاً.<sup>(١)</sup>

والإسلام إذ يبحث الإنسان على تحصيل هذه المعرفة من تلك الأدوات المتعددة لا يجعل ذلك مجرد حق من حقوق الإنسان فحسب بل يجعله فرضاً إلهياً لا يجوز التنازل عنه أو الإخلال به دون أن يأتّم الإنسان، ومن ثم جاءت آيات القرآن الكريم تنرى تأمر بالنظر في أصل الخلق تارة وفي الأنفس تارة ثانية وفي السموات والأرض والتاريخ بل في كل مخلوقات الله تعالى تارة ثالثة ورابعة.

فمن ذلك قوله تعالى: { فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ }<sup>(٢)</sup>، قوله تعالى: { وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ }<sup>(٣)</sup>، قوله تعالى: { أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ }<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: معالم المنهج د/ محمد عمارة ٥٣.

(٢) سورة الطارق الآية رقم : ٥.

(٣) سورة الذاريات الآية رقم ١٢.

(٤) سورة الأعراف الآية رقم: ١٨٥.

وكذلك تنتشر في القرآن الكريم آيات تحض على التعقل وتستنفر العقل كأداة للوعي والمعرفة حتى جعل الإسلام العقل شرط التكليف ومناطه، ولب جوهر الإنسان ومحل تكريم الله تعالى للإنسان وتفضيله على كثير ممن خلق {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} (١).

كل ذلك يوجب القول بأن الإسلام يبني أمره على المعرفة واليقين ويحارب بكافة السبل الظن والشك الذي لا يغني من الحق شيئاً، فقد عاب الله تعالى على أولئك الذين لا يبحثون عن اليقين في أمورهم ومعارفهم قال تعالى: {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى} (٢) وقال: {وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِيهِ مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا} (٣).

وبنفس الدرجة التي أمر الله تعالى بتحصيل العلم والبحث عن أسباب اليقين نهى تعالى عن الإدلاء في المسائل بغير علم ورتب سبحانه على ذلك المسؤولية والجزاء قال تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} (٤).

يقول صاحب التحرير والتنوير: هذا أدب خلقي عظيم، وهو أيضا إصلاح عقلي جليل يعلم الأمة التفرقة بين مراتب الخواطر العقلية بحيث لا يختلط عندها المعلوم والمظنون والموهوم، ثم هو أيضا إصلاح اجتماعي جليل يجنب الأمة من الوقوع والإيقاع في الأضرار والمهالك من جراء الاستناد إلى أدلة موهومة. (٥)

**أسباب المعارف عند الإمام أبي المعين النسفي:**

يقرر الإمام أبو المعين النسفي أن أسباب المعارف تنحصر في ثلاث الحواس

- الخبر الصادق - العقل.

(١) سورة البقرة الآية رقم: ١٦٤.

(٢) سورة النجم الآية رقم: ٢٣.

(٣) سورة النجم الآية رقم: ٢٨.

(٤) سورة الإسراء الآية رقم: ٣٦.

(٥) انظر: التحرير والتنوير لابن عاشور: ج ١٥/١٠١.



والمراد بالحواس الحواس السليمة وهي خمس: السمع - البصر - الشم -  
الذوق - اللمس، والمراد بالخبر خبر الصادق - وبالعقل المعرفة العقلية.  
وسوف نخصص هذا المبحث لدراسة آراء منكري كون الخبر من أسباب  
المعارف، وآراء منكري كون العقل والنظر العقلي من أسباب المعارف.  
أولاً: السمنية وشبهاتهم على كون الخبر من أسباب المعارف:

يقول البغدادي عن هذه الفرقة هم من أصناف الكفرة قبل الإسلام يقولون  
بقدم العالم مع إنكارهم للنظر والاستدلال، ويدعون أنه لا يعلم شيء إلا من طرق  
الحواس الخمس.<sup>(١)</sup> كما يذكر البغدادي عنهم أيضاً يقولون بتناسخ الأرواح، ويعقب  
على مقولتهم هذه بأنها من أعجب الأشياء إذ التناسخ لا يعلم بالحواس مع قولهم إنه لا  
معلوم إلا من جهة الحواس.<sup>(٢)</sup>

وللسمنية شبه بعضها يتعلق بالعقل وبعضها يتعلق بالخبر إليك أبرزها.

#### الشبهة الأولى وهي تتعلق بالخبر:

قالوا: الخبر قد يكون صدقا وقد يكون كذبا فكان في نفسه مختلفا ولا ندري  
الصدق من الكذب فلا يثبت به العلم.

#### الشبهة الثانية وهي تتعلق بالعقل:

قالوا: العلم بأن الاعتقاد الحاصل بعد النظر علم وحق لا يخلوا إما أن يكون  
ضروريا أو نظريا، فإن كان ضروريا لم يظهر خطؤه لامتناع الخطأ في الضروريات،  
والتالي باطل بدليل أنه قد يظهر للناظر بعد مدة بطلان ما اعتقده، ولذلك تنقل المذاهب  
ودلائلها لأنه قد يظهر صحة ما اعتقد بطلانه والعكس، وإن كان نظريا احتاج إلى نظر  
آخر لأن المستفاد من النظر الأول هو ذلك الاعتقاد كقولك العالم حادث، ثم يكون هو  
الآخر نظريا فيحتاج إلى نظر ويتسلسل.<sup>(٣)</sup>

#### تفنيد مذهب السمنية:

إبطال المذهب جملة: يمكن أن نقول للسمنية بم عرفتم أن ما وراء الحواس لا  
يصلح أن يكون سببا للعلم أو المعرفة أبالحس عرفتم ذلك أم بغير الحس؟

(١) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: ٢٤١.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص: ١٧٦، والمواقف بشرح الجرجاني ج ١/١٣٠.

(٣) تبصرة الأدلة ص: ١٤٨.

فإن قالوا عرفنا ذلك بالحس قيل لهم بأي حس عرفتم ذلك ويذكر كل حس على حدة، ليظهر بطلان دعواهم ثم ينقض مذهبهم بالقول ما باننا لا نعرف ذلك بالحس ونحن أرباب الحواس السليمة ومن شأن المعارف الحسية أن لا يجري فيها اختلاف؟ فلا مناص لهم من أن يقولوا عرفنا ذلك بغير الحس فيكونوا قد أقرروا أن ثمة شيئاً سوى الحواس يصلح سبباً للعلوم والمعارف.<sup>(١)</sup>

ثانياً: إن إقرار السمنية بأن شيئاً سوى الحواس من أسباب المعارف يعد دليلاً منهم على إنهم عرفوا بالخبر شيئاً لأنهم تكلموا بلغة من اللغات ومعرفة اللسان واللغة ليست بالحس ولا بالعقل، إذ أوفر الخلق عقلاً وأذكاهم حساً لو سمع لغة لم يتعلمها فإنه لا يعرف معناها إلا بإخبار الملقن الذي يعرف هذه اللغة فيكون مجرد كلام السمنية وإخبارهم عن أنهم لا يؤمنون بسبب للعلم سوى الحواس تناقض.<sup>(٢)</sup>

ثالثاً: إنكار الخبر والكلام فيه تعطيل للسمع واللسان وكفران نعمة الله تعالى وإحراق الإنسان نفسه بالبهائم إذ بالبيان بان الإنسان عن الحيوان، ولا يرضى بهذه الرتبة لنفسه مجنون.

#### اعتراض ورد عليه:

قد يقال من جانب السمنية إنه إن بطل الخبر فسائر أقسام الكلام من الأمر والنهي والاستخبار باقية.

ويرد على ذلك إن هذه الأقسام من الكلام لا تعرف صيغها وما يستخدم منها للاستخبار وما يستخدم للأمر أو للنهي إلا بإخبار الملقن فهي تتضمن الخبر أيضاً.

فهذه الأقسام تبطل ببطلان الخبر حيث إن الاستخبار فيه معنى الخبر فإذا بطل الخبر أن يكون مفيداً بطل الاستخبار فإنك إذا قلت هل في الدار زيد؟ فتقديره أريد أن تخبرني بكون زيد في الدار إن كان وبنفي كونه فيها إن لم يكن، وإذا قلت اسقني كان تقديره اطلب منك أن تسقيني وكذا فيه إخبار عن حسن المأمور به وقبح المنهي عنه. فلو لم يكن الإخبار نفسه ثابتاً ومفيداً بطل ما بني عليه من سائر الأقسام المذكورة.<sup>(٣)</sup>

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٤٣.

(٢) السابق ص: ١٤٥.

(٣) تبصرة الأدلة ص: ١٤٤.

أما شبهتهم عن الخبر بأنه قد يكون صدقا وقد يكون كذبا فنقول ما يحتمل الكذب لا يوجب العلم، وإنما يوجب العلم ما لا يتصور كونه كذبا، وهو ما تواتر من الأخبار إذ كونه كذبا مستحيل، وأيضا الخبر الذي تأيد بالبرهان المعجزي كقول الرسول صلى الله عليه وسلم وقط لم يتمكن كذب في هذين الخبرين. (١)

أما شبهتهم على النظر والمعارف بأنها لا تخلوا من احتمال الخطأ، فيرد عليها بأنها منقوضة بالحواس فإنها ضرورية ومقبولة كأسباب للعلم مع احتمال وقوع الغلط فيها.

أما بالنسبة للنظر الذي يظهر للناظر بطلان ما اعتقده فإنه لا يكون نظرا صحيحا وإنما اختلفت بعض شروطه فكان نظرا فاسدا والنزاع إنما هو في النظر الصحيح. (٢)

### العقل سبب أصيل للمعرفة:

العقل هو ما فضل الله به بني الإنسان عن سائر خلقه، يقول الإمام الزمخشري عند قوله تعالى: { وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا } (٣)

يقول ولقد كرمنا بني آدم " بحسن الصورة والمزاج الأعدل واعتدال القامة والتمييز بالعقل" (٤) ويقول الزمخشري عند قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ} (٥) "أنعم الله عليهم بالعقل ورحمهم بالوحي وتعليم الحلال والحرام". (٦)

وعلى ضوء ذلك يقرر الإمام أبو المعين أن كون العقل من أسباب المعارف هو محل إجماع من العقلاء كافة، بل يصل الأمر إلى أن يكون ذلك مما يعلم بالضرورة. (٧)

(١) السابق ص: ١٤٥.

(٢) انظر: المواقف للإيجي بشرح الجرجاني ج ١/١٣٠ وما بعدها.

(٣) سورة الإسراء الآية رقم: ٧٠.

(٤) انظر: الكشاف ج ٢/٦٨٠، أنوار التنزيل للبيضاوي ج ٣/٤٥٧.

(٥) سورة يونس الآية رقم: ٦٠.

(٦) انظر الكشاف للزمخشري ج ٢/٣٥٤.

(٧) تبصرة الأدلة ص: ١٤٥.

## أقسام المعرفة العقلية:

يقسم الإمام أبو المعين المعارف التي تحصل بالعقل إلى قسمين ضرورية ونظرية ويجعل القسم الأول هو مستند أهل الحق في قولهم بأن كون العقل من أسباب المعارف يعلم بالضرورة وذلك لأن العلم الثابت ببديهته العقل ضروري كعلم الحواس، ويمثل لذلك بالعلم بأن الشيء أعظم من جزئه وإن الجزء أصغر من الكل، وكذلك العلم بأن المستويين في زمان إذا اتصفا أحدهما بالتناهي في الوجود كان الآخر أيضا متناهيًا لا محالة.

فهذه كلها علوم مستفادة بالعقل، وهي ضرورية حتى إن شيئًا من الشبه والشكوك لا يعتربها بل كما يقول أبو المعين: "لو أراد تشكيك نفسه في ذلك لعجز، وعرف نفسه إنه مكابر، كما وقع في العلم بالحواس"<sup>(١)</sup>.

وإذا كان يوجد في العقل معرفة شأنها كذلك فإن الأمر كما يقرر أبو المعين أن من أنكر كون العقل من أسباب المعارف على الإطلاق فقد أنكر العلم الضروري بل وتجاهل والتحق بالسوفسطائية فيعامل بما يعاملون به.<sup>(٢)</sup>

فإن أقر المنكرون بذلك فقد أقروا في الجملة بأن العقل من أسباب المعارف، ولو أقروا بذلك وأنكروا النظر والاستدلال يقال لهم: الدليل على أن النظر طريق للعلم هو أن من اشتغل به واستوفى شروطه أفضى به إلى العلم لا محالة.

وكأنني بأبي المعين يقول لمن ينكر كون النظر من أسباب العلم اسلك النظر واستوف شروطه فإن أفضى بك إلى العلم فهو سبب للعلم وإلا فلا.

يضيف أبو المعين إن النظر مما يفزع إليه الإنسان عند اشتباه الأمور عليه، فهذا شيء جبل الناس عليه حتى إن العاقل لو أراد الامتناع عنه إذا حزبه أمر لم تطاوعه نفسه، كما يفزع عند اشتباه شيء من المرئيات إلى حاسة البصر، وعند اشتباه شيء من المسموعات إلى الحاسة المعدة لإدراك ذلك النوع من المحسوس.<sup>(٣)</sup>

وكذلك شأن العقلاء بأسرهم ينظرون في المكاسب ويميزون بين النافعة منها والضارة، فيشتغلون بالنافعة ويجتنبون الضارة.

(١) السابق ص: ١٤٦.

(٢) السابق ص: ١٤٧.

(٣) السابق نفس الصحيفة.

- إنه ربما كان الدافع لإنكار كون العقل من أسباب المعارف هو محاولة التقصي والانسلاخ من ربة التكليف والتخلص من لوازم الأمر والنهي.<sup>(١)</sup>

- لو تأملنا في كلام من ينفي النظر نستطيع أن نقول إن محاولة نفيه هي إثبات له، وتوضيحا فإن نافي النظر إنما ينفيه به إذ ليس له دليل سوى النظر فإنه لو ادعى صحة نفيه بالحواس أو بالبداهة، فيرد عليه من شأن المعارف الحسية أن لا يقع فيها اختلاف عند سلامة الحواس ونحن أرباب الحواس السليمة لم نعرف ما عرفتم من أن النظر ليس طريقا للعلم.

وكذلك الحال في المعارف البديهية فمن شأنها أن لا يقع فيها اختلاف وإلا ما كانت بديهية فما بالنا لا نعرف ما عرفتم؟؟

- ربما يقول منكروا النظر اعتراضا إنكم تعرفون ما نعرف من كون العقل أو النظر ليس سببا للمعارف غير أنكم تعاندون وهنا يمكن لنا أن نقلب الكلام عليهم فنقول ما قولكم لو قلنا إنكم تعرفون صحة قولنا غير إنكم تعاندون فلا يجدون انفصالا عن ذلك.

ونخرج من ذلك كله إلى القول بأنه لا طريق أمام نافي النظر إلا النظر نفسه بقوله إن قضاياها متناقضة ... الخ فيدل ذلك على أن نافية مثبت له ومثبته يثبتته فكان ثابتا بإجماع العقلاء وباتفاق الخصم الذي هو من أصدق الشهادات، وكذا كل شيء في نفيه إثباته يكون ثابتا ضرورة.<sup>(٢)</sup>

**قولهم إن أكثر قضايا العقل متناقضة والنظر قد يكون فاسدا:**  
يجيب أبو المعين النسفي عن هذه الشبهة بما يلي:

- إن قضايا العقل قط لا تكون متناقضة، والوقوع في الباطل عند النظر العقلي يكون لتقصير الناظر في النظر، أو النظر في بعض المقدمات بهواه دون عقله فيقع له نوع ظن فيعتقد ذلك ويظن أنه علم، فهذا مورد الخطأ في النظر، أما لو استوفى شرائط النظر في كل مقدمة وعلم صحتها فلا يقع في ضلال ولا يكون نظره فاسدا ألبتة.

(١) السابق ص: ١٤٧.

(٢) انظر: تبصرة الأدلة ص: ١٤٧، أصول الدين للزبدوي ص: ٢٠.

## مثال للنظر الفاسد وبيان موضع الفساد:

يمثل أبو المعين لذلك بنظر المجوسي في أقسام العالم فيجدها محدثة فيعتقد حدوثها فهذا صحيح، ثم يجد الشرور والقبايح في العالم فيعتقد ثبوتها فهذا صحيح ثم يعتقد حدوثها وهذا أيضا صحيح، ثم يعتقد أن المحدث لا بد له من محدث وهذا صحيح كذلك، ثم يعتقد أن صانع العالم حكيم وهو صحيح، ثم يعتقد أن إيجاد الشرور والقبايح سفه فهذا خطأ ويعتقد أن الشرور لما كانت محدثة فلا بد لها من محدث والصانع حكيم لا يسفه وبالتالي لم يخلق هذه الشرور، ولا بد لضرورة اقتضاء الحادث محدثا أن يكون سوى الباري صانع سفه يتولى تخليق هذه الأشياء.

فانظر كيف وقع الخطأ للنظر في مقدمة واحدة بهواه دون عقله ولو تأمل بعقله لعرف أن إيجاد هذه الأشياء حكمة وليس سفها فلم يقع في الباطل. (١)

- ونقول لهم لو كان فساد النظر والاستدلال يوجب فساد كل نظر مع قيام الدليل على صحته وثبوت القانون المميز بين صحيحه وفاسده، لكان ينبغي أن يخرج الخبر والحس عن أسباب المعارف لوجود الكذب في الخبر أحيانا، والغلط في الحس عند البعد إذ يرى كبير الجثة صغيرا، وكذا عند الآفة إذ الأحوال يرى الشيء شيئين، وحيث لم يبطل الخبر والحس لم يبطل العقل والنظر. (٢)

## شبهة لمنكري النظر:

ومن أهم الشبهات التي يتعلق بها منكروا النظر قولهم حال الواحد منا مع البدهيات والمحسوسات يخالف حاله مع النظريات في التجلي والكشف، فإذا كان للضروريات زيادة كشف وتجل كان بمقابلته للنظريات خفاء والخفاء ينافي العلم. ويفند الإمام أبو المعين هذه الشبهة بأن دعوى المفارقة بين الضروريات والنظريات ممنوعة لأن من استوفى شرائط النظر كانت حاله مع النظريات كحالته مع الضروريات في الجلاء والخفاء، وإنما يقال أحدهما أخفى من الآخر في المعرفة لأمر خارج منها:

١- تفاوت طريقيهما في الخفاء والانكشاف لا لتفاوتهما في أنفسهما.

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٤٩.

(٢) السابق نفس الصحيفة، عمدة العقائد للإمام النسفي ص: ١٢٥.

٢- إن بقاء العلم في الضروريات لا يتوقف على فعل في هذا العالم كما كان حصوله لا يتوقف على فعل من جهته، بل وجد بتولي الله اختراعه في العبد من غير اختراع من قبله، وكذا يتولى إبقاءه من غير صنع من العبد. أما النظري فكما لم يحصل إلا بصنع وجد من قبل العالم وهو النظر، فكذلك بقاءه لا يحصل إلا بصنع وجد من قبله وهو تذكر الأدلة ودفع الشبهة المعترضة، فافترق حال كل من النظري والضروري من هذه الجهات، أما أصل العلم والجلاء والخفاء فلا يفترقان.<sup>(١)</sup>

<sup>(١)</sup> تبصرة الأدلة ص: ١٥٠.

## المبحث الخامس

## موقف الإمام أبي المعين من القول بأسباب أخرى للعلم

غير الحس والخبر والعقل

موقفه من المعرفة الإلهامية

موقفه من التقليد

رأينا كيف حدد الإمام أبو المعين النسفي أسباب العلم والمعرفة في الحس والخبر والعقل، وإنما كان كذلك لأن غرض الإمام هو بناء معرفة دينية منضبطة يتأتى معها الاستدلال، وعلى أساس منها يجري النقاش والمناظرة مع الخصوم، ولذلك نراه هنا يناقش القول بوجود معارف تحصل من طرق أخرى غير ما حدد، منها الإلهام والتقليد.

## المعرفة الإلهامية:

الإلهام كما يعرفه الباحثون: ما يفيض الله تعالى به على قلب العارف من العلوم والأسرار واللطائف وهي في جملتها ثمرة لطول التعامل مع الله وموضوعها هو الله وثمرتها كذلك هي الله.

وهذا النوع من المعرفة موهبة من الله نتيجة التزهد والعبادة وتصفية النفس ومن أهم مميزات هذا النوع من المعرفة أنها لا تدرك إلا بالذوق والوجدان وهي كذلك تتم مباشرة دون أن تعتمد على وسائط عادية من وسائط التعليم والمعرفة وإنها متجددة ومتطورة ومن ثم فهي متغيرة.

## أبرز من قال بهذا النوع من المعارف:

خير ممثل للقائلين بهذا النوع من المعرفة الإمام الغزالي رحمه الله الذي يحدد الإلهام بأنه هجوم المعرفة على القلب على سبيل المبادأة والمكاشفة من حيث لا يدري الشخص، وبلا طريق الاكتساب وحيلة الدليل، وهذه المعرفة مما يشترك فيها النبي والولي وإن كان الإلهام إلى النبي أعلى رتبة من الإلهام إلى الولي.

ويشرح الإمام الغزالي كيفية حصول هذا الإلهام بأن القلب الإنساني قد فطر أو وضع على استعداد لأن تتجلى فيه حقيقة الحق في الأشياء وإنما يحدث أن أسبابا تحول بين القلب وبين تجلي هذه المعارف كحجاب منسدل بين المرآة الصافية التي هي القلب وبين مصدر هذه المعلومات الذي هو اللوح المحفوظ فتجلي الحقائق من مرآة اللوح



المحفوظ إلى قلب العبد يضاهي انطباع صورة من مرآة في مرآة تقابلها والحجاب الذي بين المرأتين هو الذي يحول بين إتمام هذا الانطباع، ويتضح من هذا الكلام أن مصدر المعرفة الإلهامية هو الله تعالى بواسطة اللوح المحفوظ.<sup>(١)</sup>

**كيفية رفع هذا الحجاب:**

يوضح الإمام الغزالي أن هذا الحجاب يرفع تارة بمجاهدة من العبد - وتارة يزال بهبوب الرياح فتحركه ويقصد الإمام الغزالي بالرياح هنا ما يحدثه الله تعالى من أطاف بمن يشاء من عباده فنتكشف بها الحجب من قبله تعالى فيتجلى في القلوب بعض ما هو مسطور في اللوح المحفوظ.<sup>(٢)</sup>

**مدى الصدق في هذه المعرفة عند القائلين بها:**

يقرر الإمام الغزالي أن ما يحصل للعارف على سبيل الإلهام سواء حصل بمجاهدة من العبد أو بفتح من الله تعالى لا يختلف ولا يفارق ما يحصل من معارف على سبيل الاكتساب بالوسائل التي اعتادها الناس بمعنى إنه لا يختلف في نفس العلم حيث حصول الحقيقة وإدراكها ولا في محله من حيث المحل في كلا العلمين هو القلب وإنما يفارق من جهة زوال الحجب فإن ذلك ليس باختيار العبد، ويلتمس الإمام الغزالي اليقين لهذا النوع من المعرفة أيضا بأن الإلهام لا يفارق المعرفة الحاصلة بالوحي للأنبياء سوى أن الأنبياء يشاهدون الملك الذي يفيد العلم.<sup>(٣)</sup>

(١) اختلف المهتمون بالمعرفة الإنسانية في مصدر المعرفة الإلهامية فأصحاب الاتجاه الحدي في المعرفة من يرى أنها لا تخرج عن كونها نمطا من أنماط المعرفة العقلية، ومن ثم فمصدر هذه المعرفة عندهم هو داخل الذات العارفة ويقولون برغم أنها ذات طابع عقلي إلا أنها تفوق العقل أو تسمو على كل ضروب المعرفة الاستدلالية أو العلمية الرفيعة بالواقع. وأصحاب الاتجاه الأفلاطوني الذي يرجع هذه المعرفة الإلهامية إلى النفس العارفة التي هي من عالم المثل فالنفس العارفة بما هي مفارقة أصلا قبل حلولها في البدن هي مصدر هذه المعرفة والتي نسيت معارفها بانحسارها في البدن، ثم بالتفكر والرياضة الفكرية تعود النفس إلى حقيقتها وتعطينا معرفة يقينية من طبيعة عالم الغيب أو عالم المثل والنفس كمصدر للمعرفة وبما هي من طبيعة عالم المثل فيها خزانة للصور والمعارف تدركها بالتصنيف. أما الفلاسفة الإشرافيون كالفارابي وابن سينا فإنهم يردون هذه المعرفة إلى ما عرف عندهم بالعقل الفعال بالاتصال بالعقل الفعال هو مصدر هذه المعرفة، وإن كان هذا العقل يرجع بتسلسل الأسباب إلى الله سبحانه وتعالى، وموقف ابن رشد قريب من هذا الكلام. انظر المعرفة بين القرآن والفلسفة د. راجح عبد الحميد كردي طبعة مكتبة المؤيد - الرياض الأولى: سنة ١٤١٢ - ١٩٩٢م ص: ٦٦٦، ٦٦٧.

(٢) انظر: إحياء علوم الدين ج٣/٨، ونظرية المعرفة د. كردي ص: ٦٦٦.

(٣) انظر إحياء علوم الدين ج٤/١٢، معارج القدس للغزالي: ص: ١٤٢.

## موقف الإمام أبي المعين النسفي من القول بالمعرفة الإلهامية:

لما كان هدف الإمام أبي المعين النسفي تقرير معرفة دينية منضبطة يعتمد عليها في صحة الأديان أو فسادها وعلى أساس منها تجري المناقشات والمناظرات لتصحيح رأي أو إبطاله، فإنه يرفض القول بوجود أسباب أخرى لمعرفة هذا شأنها، ومن ثم فهو يفند قول من يقول بأن من وقع في قلبه حسن شيء أو قبحه لزمه التمسك به، وقول من يقول بالإلهام كمصدر للمعرفة، وقول من يقول بالتقليد، وإليك بيان موقفه من هذه الأقوال الثلاثة.

أما من يقول بأن من وقع في قلبه حسن شيء لزمه التمسك به (١)

فيقرر أبو المعين أن هذا الزعم من المحالات، ولا يؤسس لمعرفة يقينية تبنى عليها معرفة صحة دين عن آخر أو حقيقة شيء عن غيره، ويدل أبو المعين لموقفه هذا بأن كثرة الأديان وتضادها أمر بين ظاهر، وكل أتباع دين يدعون حسن ما يدينون به، وقبح ما يدين به غيرهم، فإذا استشهد كل واحد بوقوع حسن هذا الادعاء في قلبه، فينتج عن ذلك أن كل من يدين بشيء يراه ديناً صحيحاً، لوقوع حسنه في قلبه، وعليه فيكون القول بحدوث العالم وقدمه - مثلاً - وثبوت الصانع وتعطيله، وتوحيده وتثنيته بل وتثليثه، وثبوت الصفات له ونفيها عنه، كل ذلك يكون صحيحاً لأن كل واحد منهما وجد حسنه في قلبه وهذا محال لجمعه بين المتناقضين. (٢)

ويرد أبو المعين على من يقول بالإلهام بأنه إذا قال قائل ألهمت أن القول بأن الإلهام آلة معرفة صحة الأديان فاسد، فهل مثل هذا الإلهام يكون صحيحاً أم فاسداً؟ فإن قالوا صحيح فقد أقرروا بفساد القول بكون الإلهام آلة لمعرفة صحة الأديان، وإن قالوا هو فاسد فقد أقرروا بكون شيء من الإلهام فاسداً.

وإذا كان الإلهام بعضه صحيحاً وبعضه فاسداً لم يمكن الاعتماد عليه على الإطلاق ما لم يقد دليل على صحته فصار المرجع على الدليل دون الإلهام. (٣)

وبنفس المنهجية يبطل الإمام أبو المعين النسفي من يزعم أن التقليد يكفي كمصدر لمعرفة تقام عليها معرفة صحة الأديان أو فسادها، والتقليد كما يعرفه السيد

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٥١.

(٢) تبصرة الأدلة ص: ١٥١.

(٣) السابق ص: ١٥١ بتصرف يسير.

الشريف: هو اتباع الإنسان غيره فيما يقول أو يفعل معتقدا للحقيقة فيه من غير نظر وتأمل في الدليل، وكأن هذا المتبع قد جعل قول الغير أو فعله بمثابة القلادة في عنقه عبارة عن قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل. (١)

### حكم التقليد في أصول الدين:

يرى الإمام أبو المعين النسفي أن التقليد لا يعتبر وسيلة للمعرفة اليقينية التي يعتمد عليها في معرفة صحة الأديان ويدلل أبو المعين لرأيه هذا بما يلي:

١- إن المقلد بين أمرين إما أن يقلد كل متدين وهو محال لأنه يؤدي إلى التناقض إذ بقبوله تقليد كل متدين كأنه يدعي صحة الأديان جميعا رغم ما بينها من الاختلاف والتناقض، وإما أن يقلد أهل دين من الأديان وهنا يسأل عن سبب اختياره وترجيحه هذا الدين على غيره، فإن لم يقم الدليل بطل الاختيار، وإن أقام الدليل بطل التقليد، وصار المرجح هو الدليل. (٢)

٢- إن التقليد ليس فيه إلا كثرة الدعوى لأنه إذا قيل له لم قلت إن دينك صحيح قال لأن فلانا يعتقد، فإن قيل ولم قلت إن دين فلان صحيح قال لأنه أخذه عن فلان، في حين إن الدعوى إنما تصح بالبرهان لا بدعوى أخرى. (٣)

### موقف أبي المعين النسفي من إيمان المقلد:

القول بعدم صلاحية التقليد أن يكون أداة للمعرفة يقتضي التساؤل عن إيمان من آمن تقليدا من غير اعتماد على نظر أو دليل فهل يكون إيمانه صحيحا منجيا له من عذاب الله؟ وهل يكون بتركه النظر عاصيا، أم يكون إيمانه أصلا غير صحيح ويكون بتركه النظر كافرا.

ولقد سار الإمام أبو المعين في مناقشة هذه المسألة وفق منهج علمي يتكون من

عناصر عدة هي :

- ١- تحديد ماهية الإيمان.
- ٢- هل يعد المقلد مؤمنا؟
- ٣- هل هو عاص بترك النظر؟

(١) انظر: التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ص: ٩٠، نهاية الأقدام للشهرستاني ص: ١٥٠.

(٢) تبصرة الأدلة ص: ١٥٢.

(٣) السابق نفس الصحيفة.

٤- الآراء الواردة في المسألة.

أما بالنسبة للنقطة الأولى فيحدد أبو المعين الإيمان بأنه التصديق، ويقرر بأنه اختيار الإمام أبي حنيفة والإمام الماتريدي وكذلك هو اختيار الإمام الأشعري وجماعة كثيرة من المتكلمين.<sup>(١)</sup>

وهو على التحصيل تصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من عند الله تعالى، ويدخل في هذه الجملة التصديق بجميع ما يجب التصديق به من الإيمان بالله تعالى وملائكته وكتبه واليوم الآخر وجميع ما يجب الإيمان به على التفصيل.<sup>(٢)</sup>

### هل تتوقف صحة التصديق على معرفة الدليل؟

يقرر أبو المعين في عبارة واضحة تتم عن مذهبه وهي أن إيمان المقلد صحيح فيقول: "التصديق بحدّه إذا وجد فإن كان متعرياً عما ينافيه من التكذيب والتردد كان الذات الذي قام به هذا التصديق مصدقاً، والتصديق هو الإيمان في اللغة، فمن كان مصدقاً كان مؤمناً سواء وجد منه التصديق عن الدليل، أو عن غير الدليل، وجد في حال الغيب أو في حال معاينة الغيب"<sup>(٣)</sup>.

ويستأنس أبو المعين هنا بقول الإمام أبي حنيفة عندما قيل له ما بال أقوام يقولون يدخل المؤمن النار؟ فقال لا يدخل النار إلا كل مؤمن فقيل له فالكفار فقال هم مؤمنون يومئذ، والشاهد إنه جعل الكفار في الآخرة مؤمنين لوجود الإيمان بركنه وهو التصديق.<sup>(٤)</sup>

لعل إشكالا يثار من ربط الإمام أبي المعين بين وجود إيمان المقلد، وبين إيمان من آمن عند معاينة العذاب برابط أنه قد وجد التصديق في كل منهما فيتحقق الإيمان فهل يفهم من هذا أنه كما لا ينتفع إيمان من آمن عند معاينة العذاب بإيمانه، كذلك لا ينتفع من آمن تقليداً بإيمانه؟؟؟

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٥٤.

(٢) السابق ص: ١٥٥.

(٣) تبصرة الأدلة ص: ١٥٥.

(٤) الفقه الأكبر ص: ١٢٤ الشرح الميسر على الفقه الأبسط الأكبر محمد عبد الرحمن الخميس مكتبة الفرقان سنة

١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م الإمارات العربية ص: ١٢٤.

ونقول إجابة عن مثل هذا الإشكال إن ثمة فرقا بين من آمن عند معاينة العذاب وبين من آمن تقليدا بحيث لا ينسحب حكم أحدهما على الآخر. وتوضيحا فإن من آمن عند معاينة العذاب لا يكون إيمانه نافعا بمعنى أنه لا ينال ثواب الإيمان ولا يندفع به عنه عذاب الكفر.

ويورد الإمام أبو المعين قول الإمام الماتريدي في تعليل ذلك بأن وقت نزول العذاب لا يقدر أن يستدل فيه بالشاهد على الغائب ليكون قوله قولا عن معرفة وعلم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الإيمان عند معاينة العذاب إنما كان لأجل دفع العذاب لا إيمانا حقيقيا، فلم يكن معتبرا<sup>(١)</sup>.

وبالتأمل فإن ذلك لا يوجد مع من آمن تقليدا فقد كان إيمانه تقربا إلى الله وطلباً لمرضاته لا لدفع عذاب متوجه إليه، وكذلك فإنه لم يلجأ إلى إيمانه مضطرا لانعدام سبب الاضطرار، وكذلك كانت نفسه بين يديه لم يخرج منها.

فإذا تحقق ذلك فإنه يكون قد حصل له الإيمان وانتفى عنه الأمور التي لأجلها لم ينتفع من آمن عند معاينة العذاب بإيمانه، والله تعالى قد وعد الثواب على فعل الإيمان فينال فاعله الثواب بفضلته تعالى سواء تحمل المشقة أو لم يتحمل، وعليه فلا ينعدم ثواب إيمان المقلد وإن لم يتحمل مشقة لتناول مطلق الوعد إياه، في حين لم ينل من آمن عند معاينة العذاب شيئا من ثواب الإيمان للأمر التي ذكرناها، ولورود النص بخروج إيمانه عن أن يكون نافعا وذلك في قوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَمْ تَكُنْ أَمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَانِهَا خَيْرًا} (٢)

#### هل المقلد عاص بترك النظر؟

إذا كنا قد بينا قبل أن النظر في معرفة الله واجب شرعا للنصوص الكثيرة الدالة بظاهاها على إيجابه، ولإجماع الأمة الذي يستند إلى هذه النصوص على هذا الوجوب فما حكم المقلد الذي اكتفى بالتقليد وترك النظر؟  
اختلف أهل السنة في هذه المسألة على فريقين: الجمهور وغير الجمهور.

(١) تبصرة الأدلة ص: ١٥٦، ١٥٧.

(٢) سورة الأنعام الآية رقم: ١٥٨.

## رأي غير الجمهور:

أما رأي غير الجمهور من العلماء فإنهم يرون أن المعرفة وهي الاعتقاد الجازم المطابق للواقع عن دليل ليست واجبة على المكلف، وكذلك النظر المؤدي إليها بل هي مندوبة، وعليه يكون النظر شرط كمال للإيمان لا شرط صحة فينتج أن المقلد الذي ترك النظر لا يعد فاسقا لأنه وإن ترك النظر فليس بتارك لو اجب وإنما ترك مندوبا، يقول الشيخ أبو دقيقة معقبا على هذا الرأي: " ولما كان هذا القول مصادما للإجماع على وجوب المعرفة ولإجماع أهل السنة والمعتزلة على وجوب النظر، وليس له سند يعتد به فالواجب صناعةً عدم الاشتغال بذكر شبهه التي استند عليها... بل إن بعض العلماء قال إن هذا القول من أقوال المبتدعة" (١)

## رأي جمهور العلماء من المتكلمين:

وقد ذهب هؤلاء إلى القول بوجوب النظر في معرفة الله تعالى، ولكنهم اختلفوا هل هذا الوجوب وجوب أصول بحيث متى أخل الإنسان به انعدم إيمانه، أم وجوب فروع بحيث يكون الإخلال به معصية مقتضية للفسق الذي هو دون الكفر ذهب بعضهم إلى الأول وبعضهم إلى الآخر ولكل وجهة. (٢)

## موقف الإمام أبي المعين من هذه المسألة:

انضم الإمام أبو المعين إلى الفريق الثاني الذي يرى أن وجوب النظر وجوب فروع، وعليه يقرر أن المقلد الذي لا دليل معه مؤمن، وحكم الإسلام له لازم، وهو مطيع لله تعالى باعتقاده وسائر طاعاته، إلا أنه عاص بترك النظر والاستدلال، وحكمه في الآخرة حكم غيره من فساق أهل الملة، من جواز مغفرته، أو تعذيبه بقدر ذنبه، وعاقبة أمره إلى الجنة، وقد نسب الإمام أبو المعين هذا القول إلى الإمام أبي حنيفة والثوري ومالك والشافعي وأحمد، وأهل الظاهر وغيرهم. (٣)

(١) انظر: القول السديد في علم التوحيد للشيخ محمود أبي دقيقة ج ٣/١١١.

(٢) السابق ج ٣/١١٢.

(٣) تبصرة الأدلة ص: ١٥٨، أصول الدين للبغدادي ص: ٢٥٤، الكفاية للصابوني ص: ١٥٤، تقريب البعيد إلى

جوهرة التوحيد ص: ٤١.

## الخاتمة

لعل من المفيد أن نقف وقفة نستخرج فيها نتائج البحث وما تقتضيه الدراسة من توصيات ويتلخص ذلك في الأمور التالية:

الأول: اهتمام علماء أهل السنة والجماعة بنظرية المعرفة وتحقيق القول فيها قبل الشروع في بيان المعتقد والاستدلال عليه.

الثاني: تميز الإمام أبي المعين النسفي في منهجه الكلامي والتزامه بالموضوعية سواء في الاستدلال أو الرد على الخصوم.

الثالث: تقوم نظرية المعرفة عند الإمام أبي المعين على أدواتها الصحيحة من الحس والعقل والخبر.

التوصيات:

أن تفرد بحوث ودراسات عن نظرية المعرفة بين الفرق الإسلامية فعلى أساس من ذلك تحدد مناهج النقاش وطرق الحوار ويضمن ذلك الوصول إلى أفضل النتائج.

## أهم مراجع البحث

- القرآن الكريم :
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي تحقيق الشحات الطحان، ط دار الفجر ١٤١٧هـ.
- إشارات المرام من عبارات الإمام، كمال الدين البياضي تحقيق يوسف عبد الرزاق، ط الحلبي ١٣٦٨هـ.
- أصول الدين، للبزدي تحقيق هانز بيترلنس، ط الحلبي، ١٩٨٣م.
- أصول الدين، للبغدادي ط دار المدينة، بيروت ١٣٤٦هـ.
- إمام أهل السنة والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية، د/ عبد الفتاح المغربي ط مكتبة وهبة ١٤٠٥هـ.
- بحر الكلام، للإمام أبي المعين النسفي دراسة وتعليق د/ولى الدين محمد صالح، ط مكتبة دار الفرفور ١٤٢١هـ الثانية.
- البداية من الكفاية في أصول الدين، للإمام نور الدين الصابوني تحقيق د/ فتح الله خليف، ط دار المعارف، ١٩٦٩م.
- تأويلات أهل السنة، للإمام أبي منصور الماتريدي ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥هـ.
- تبصرة الأدلة في أصول الدين، للإمام أبي المعين النسفي تحقيق أ.د/ محمد الأنور حامد عيسى طبع المكتبة الأزهرية للتراث - الأولى - ٢٠١١م
- التبصير في الدين للإسفرابيني ، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط .عالم الكتب، ١٤٠٣هـ الأولى.
- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني ، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤١٤هـ.
- التمهيد لقواعد التوحيد، للإمام أبي المعين النسفي تحقيق د/ جيب الله حسن أحمد، تقديم أ.د/ محمد ربيع جوهرى.
- الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، لأبي عزبة تحقيق ودراسة أ/أحمد محمد على ليلة، رسالة ماجستير، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم ١١٢٦ .
- شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار بن أحمد، تحقيق د/ عبد الكريم عثمان، ط مكتبة وهبة، ١٤٠٨هـ.



- شرح العقائد النسفية، للسعد التفتازاني ط مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٨هـ.
- شرح الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة، ملا علي القاري ط بيروت ١٤٠٤هـ.
- شرح المقاصد في أصول الدين، للسعد التفتازاني ط تركيا،
- الصحائف الإلهية، شمس الدين السمرقندي تحقيق ودراسة د/ أحمد عبد الرحمن الشريف، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم ٨٠٧.
- عمدة العقائد للإمام أبي البركات النسفي تحقيق ودراسة أ/ إبراهيم عبد الشافي، رسالة ماجستير مخطوطة، بكلية أصول الدين، القاهرة، تحت رقم ٧٥٠.
- الفرق الكلامية الإسلامية- مدخل ودراسة، د/ عبد الفتاح المغربي نشر مكتبة وهبة ١٤١٥هـ.
- القول السديد في علم التوحيد تحقيق للشيخ محمود أبو دقيقة أ.د/ عوض الله جاد حجازي ط مجموع البحوث الإسلامية، ١٤١٥هـ.
- كتاب التوحيد، للإمام أبي منصور الماتريدي تحقيق د/ فتح الله خليف، ط دار الجامعات المصرية، بدون.
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأفاويل للإمام الزمخشري ، ط دار الفكر، بدون.
- المغنى في أبواب التوحيد والعدل، للقاضي عبد الجبار بن أحمد ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف.
- المواقف في علم الكلام مع شرحه للسيد الشريف الجرجاني، ط بيروت، ١٤١٩، الأولى.
- نظم الفوائد وجمع الفوائد لشيخ زادة بتحقيق ودراسة أ/جميل إبراهيم السيد، رسالة ماجستير، مخطوطة بكلية أصول الدين بالقاهرة، تحت رقم ٢٠٣١.

